أوباما يطمئن نتانياهو.. وإسرائيل تدير ظهرها له وتلوح بالتحرك وحدها

ملف إيران النووي: استقبال الأبطال للمفاوضين .. والإدارة الأمريكية تغازل «الكونغرس» لتجميد العقوبات

وزراء خارجية (5 + 1) وظيرهم الايراني وكاترين اشتون عقب التوقيع

حشود استقبلت وفد المفاوضين في مطار طهران

عواصم – «وكالات»: حظي الوفد الإيراني المفاوض في جنيف، الذي وقع على اتفاقية في الشان النووي الإيراني مع القوى العظمى، باستقبال حافل لدى عودته إلى طهران إذ ردد المستقبلون هتافات الترحيب.

وحيى مئات من الإيرانيين المفاوضين الإيرانيين عند وصولهم إلى طهران بعد توصلهم إلى اتفاقية مؤقتة في الشان النووي الإيراني مع الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا.

وحمل الإيرانيون وروداً وأعلاماً وطنية لدى اصطفافهم في مطار مهرباد بطهران، ووصفوا وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بانه «سفير السلام» ثم أخذوا يرددون «لا حرب، ولا عقوبات، ولا استسلام ولا إهانة».

وقال ظريف في تصريح للتلفزيون الإيراني بمطار طهران إن إيران مستعدة لاتخاذ الخطوات الضرورية للوفاء بمقتضيات الاتفاقية.

لكن الوزير أضاف أن طهران قد توقف العمل بالاتفاقية المؤقتة التي تستمر لمدة ستة أشهر في أي مرحلة من مراحل التنفيذ.

وأضاف ظريف قائلا «جميع الإجراءات التي سنتخذها أي إجراءات بناء الثقة يمكن التراجع عنها، ويمكن التراجع عنها سريعا. طبعا، نأمل أن لا نضطر إلى ذلك».

واتصل الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لطمأنته بالتزام واشنطن بضمان أمن إسرائيل.

ورحب أوباما بالاتفاقية قائلا إنها «ستساعد على منع إيران من حيازة سلاح نووي».

وذكر البيت الابيض في بيان ان اوباما ونتياهو اكدا خلال الاتصال «اهدافهما المشتركة في منع ايران من امتلاك سلاح نووي».

واكد الرئيس الامريكي سعي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي اضافة الى المانيا في الشهور القليلة المقبلة الى التوصل الى حل سلمي دائم وشامل من اجل ابادة مخاوف المجتمع الدولي تجاه برنامج ايران النووي.

واضاف انه «وفقا لالتزامنا بالتشاور عن كثب مع اصدقائنا الإسرائيليين فان الولايات المتحدة ترغب ببدء مشاورات عاجلة مع اسرائيل بشان جهود التفاوض من اجل التوصل الى حل شامل».

وشدد اوباما على ان الولايات المتحدة ستظل «راسخة في التزامها مع اسرائيل التي لديها سببا جيدا في التشكك بنوايا ايران».

لكن نتانياهو قال إن « إسرائيل غير ملزمة بالاتفاقية. من واجبي أن أتحدث بصراحة. لا يمكن أن نسمح ولن نسمح لنظام يدعو إلى القضاء على إسرائيل بامتلاك الوسائل لتحقيق هذا الهدف».

وأدت الاتفاقية التي وقعت الأحد في جنيف إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية امس.

ووافقت إيران بموجب اتفاقية جنيف على وقف بعض نشاطات برنامجها النووي مقابل تخفيف بعض العقوبات المفروضة عليها بقيمة 7 مليارات دولار.

ويقول محللون إنه بالرغم من أنه لن يسمح لإيران بزيادة مبيعاتها النفطية، فإنه ينظر الى الاتفاقية في الأسواق العالمية على أنها تقلل من المخاطر في منطقة الشرق الأوسط.

وقال وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، لقناة أي بي سي، إن الاتفاقية هي الخطوة الأولى باتجاه التأكد من أن إيران لا يمكنها امتلاك أسلحة نووية.

وأضاف كيري أنه يأمل أن لا يفرض الكونغرس عقوبات جديدة على إيران لكن أعضاء جمهوريين وآخرين ديمقراطيين عبروا عن مخاوفهم بشأن الاتفاقية، مضيفين أن فرض عقوبات إضافية يظل خيارا مطروحا.

وأكد عدد من النواب والشيوخ الأميركيين انه يجب على الكونغرس أن يبقى على موقفه ويتبنى قرارا بتشديد العقوبات الأميركية الحالية المفروضة على إيران.

لكن هذه العقوبات الجديدة لن تدخل حيز التطبيق إلا إذا أخلت طهران باحترام الاتفاق الذي أبرم في جنيف.

وقال السناتور الجمهوري مارك كيرك الذي ينشط في المشاورات الجارية بالكونغرس لتشديد النظام الحالي للعقوبات، إنه سيواصل العمل مع زملائه لوضع تشريع يفرض عقوبات اقتصادية جديدة إذا اخلت إيران باحترام هذا الإتفاق المرحلي، أو إذا لم يكن تفكيك البنية التحتية النووية الإيرانية جاريا في نهاية هذه الفترة من ستة أشهر.

وبذلك يوافق الكونغرس على ألا يعرقل عملية الأشهر الستة التي أقرت في جنيف، لكنه هدد طهران بتشديد غير مسبوق للعقوبات القائمة. وقال رئيس لجنة الدفاع السناتور الديمقراطي كارل ليفين في بيان «إذا لم توافق إيران على اتفاق «نهائي» يمنعها من حيازة السلاح النووي، فثمة توافق عريض في الكونغرس على فرض عقوبات أقسى» من العقوبات القائمة.

وأصدر عدد كبير من النواب ردود فعل مشككة وبالتالي رافضة للاتفاق بين إيران والدول الست الكبرى. وقال الرئيس الجمهوري لمجلس النواب جون بوهنر إن الاتفاق التمهيدي يثير شكوكا صريحة حول عدد كبير من المسائل، داعيا إدارة أوباما إلى التمسك بنظام العقوبات القائمة.

وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الجمهوري إد رويس لشبكة سي.ان.ان «نعتقد انه ينبغي ممارسة المزيد من الضغوط على إيران بدلا من تخفيفها والسماح لهم بالبدء بتنشيط اقتصادهم».

وتقول الإدارة الأميركية إن الاتفاق لن يسمح بوصول المزيد من النفط الإيراني إلى السوق أو يتيح وصول مستثمرين غربيين في مجال الطاقة إلى البلاد، إلا أنه يجمد الخطط الأميركية بخفض أكبر لصادرات النفط الإيرانية.

وستبقى العقوبات الأميركية وتلك التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على قطاع الطاقة الإيراني والتي منعت شركات الطاقة الغربية من التعامل مع طهران وخفضت صادراتها النفطية من 2.5 مليون برميل يوميا إلى نحو مليون فقط.

وقالت وثيقة نشرها البيت الأبيض على صفحة وزارة الخارجية الأميركية على الإنترنت «خلال الأشهر الستة المقبلة لا يمكن أن تزيد مبيعات النفط الإيرانية».

وأضافت «وفقا لهذه الخطوة الأولى فإن الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على النفط الإيراني سيظل ساريا، وستبقى مبيعات إيران نحو مليون برميل يوميا».

وتعهدت واشنطن بعدم فرض عقوبات جديدة على صلة بالقضية النووية خلال الأشهر الستة المقبلة ما دامت إيران ملتزمة بجانبها من الاتفاق.

ظريف: مستعدون لاتخاذ الخطوات الضرورية للإيفاء بالاتفاق.. ولكن

طهران تكذب واشنطن.. وكندا ترفض رفع عقوباتها عنها

عواصم – «وكالات»: نفت إيران إجراء محادثات سرية مع الولايات المتحدة، بينما أعلنت كندا أنها ستبقي عقوباتها على إيران في انتظار اتفاق نهائي بشأن برنامجها النووي.

مصدر بوزارة الخارجية الإيرانية في تصريح له أمس الأولما جاء على لسان الوزير محمد جواد ظريف الذي أوضح أن طهران وواشنطن لم تجريا سوى محادثات بشأن القضايا النووية في إطار المفاوضات التي جرت في جنيف مع مجموعة «5+1».

وشدد المصدر على ضرورة أن تنتبه وسائل الإعلام إلى مثل هذه «» الإعلامية الخاطئة والغامضة التي تؤثر في الأجواء الإيجابية التي أوجدتها مفاوضات جنيف والاتفاق الحاصل بين الجانبين.

في المقابل، أعلن وزير الخارجية الكندي جون بيرد أن بلاده ستبقي على عقوباتها المفروضة على إيران بانتظار اتفاق نهائي بشأن برنامجها النووي.

واعتبر بيرد أن «فرض عقوبات فعالة» دفع بالنظام الإيراني إلى «اعتماد موقف أكثر اعتدالا، وفتح الباب للمفاوضات» التي قادت إلى هذا الاتفاق المرحلي، محذرا من «أستغلال أو تقويض الاتفاق عن طريق الخداع».

وكانت كندا قد شددت عقوباتها على إيران في الربيع الماضي بمنعها كل الصادرات إلى هذا البلد وكل الواردات منه، باستثناء تلك التي لها طابع إنساني.

كما وسعت عقوباتها لتشمل عددا أكبر من المسؤولين والمؤسسات المشمولين بقرارات تجميد الأرصدة في كندا. وفي المحصلة هناك 78 شخصا و508 منظمات يشملها قرار تجميد الأرصدة في هذا البلد.

الشرطة استخدمت القوة ضد متظاهرين حاولوا الاقتراب من مقار حكومية

أوكرانيا: المعارضة تحرك الشارع احتجاجاً على تأجيل الشراكة مع «الأوروبي»

جانب من اشتباكات الشرطة مع المحتجين

كييف – «وكالات»: احتشد أكثر من 100 ألف شخص في العاصمة الأوكرانية كييف احتجاجا على تأجيل الحكومة اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وانضم زعماء المعارضة إلى الحشد الذي يقال إنه الأضخم من نوعه في كييف منذ الثورة البرتقالية في عام 2004.

وأفادت تقارير بأن الشرطة أطلقت قنابل مسيلة للدموع على محتجين حاولوا اقتحام طوق أمني نصبته الشرطة حول بنايات حكومية.

ونظم أنصار الحكومة تجمعا شارك فيه نحو 10 آلاف شخص على بعد عدة أميال من الحشد المعارض.

ووصل إلى الميدان الأوروبي في وسط كييف متظاهرون مع أبنائهم وعائلاتهم وهم يرفعون شعارات من قبيل «أريد أن أعيش في أوروبا» و«أوكرانيا جزء من أوروبا» و«نريد أن نكون معا مع أوروبا» و«نريد لأطفالنا مستقبلا وليس الضغط عليهم من طرف روسيا».

ونظمت المعارضة عدة تجمعات سابقا في كييف ومدن أخرى، لكن تجمع الاحد كان الأضخم من نوعه.

واتخذت الحكومة الأوكرانية قرارها بشأن عدم إبرام شراكة مع الاتحاد الأوروبي، قائلة إنه لا يمكنها قطع العلاقات مع موسكو.

وتحاول موسكو إقناع كييف بالانضمام إلى الاتحاد الجمركي الذي أنشأته.

وقال رئيس الوزراء الأوكراني، ميكولا أزاروف، يوم الجمعة إن قرار عدم توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي أملته أسباب اقتصادية بحتة.

وأضاف قائلا إن القرار «تكتيكي» ولم يغير من الاستراتيجية التنموية الإجمالية لأوكرانيا.

واتهم الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الاتحاد الأوروبي بابتزاز أوكرانيا من أجل حملها على التوقيع على الاتفاق مع الاتحاد خلال قمة فيلنيس في ليتوانيا الأسبوع المقبل.

وتعتمد أوكرانيا على الواردات من روسيا مثل الغاز الروسي لكن الشركة الرئيسية للغاز في روسيا اشتكت في الآونة الأخيرة من أن أوكرانيا تخلفت عن سداد مستحقاتها.

ويذكر أن أنابيب الغاز التي تمد الكثير من البلدان الأوروبية بالغاز الروسي تعبر الأراضي الأوكرانية.

وكانت روسيا قطعت إمدادات الغاز عن أوكرانيا في عام 2009 بسبب نزاع متعلق بالأسعار، ما أدى إلى نقص في الوقود المتجه إلى أوروبا في ذروة فصل الشتاء والبرد حيث يزيد الاعتماد على الغاز في التدفئة.

الصين تحتج على انتقادات اليابان والولايات المتحدة لخططها الدفاعية الجديدة

عواصم – «وكالات»: قالت وزارة الدفاع الصينية امس انها سلمت سفارتي الولايات المتحدة واليابان في الصين احتجاجين رسميين بعد ان انتقدت الدولتان خطة صينية لفرض قواعد جديدة في المجال الجوي فوق مياه متنازع عليها في بحر الصين الشرقي.

واضافت الوزارة ان هذه الانتقادات ليس لها اساس ولا تتسم بالمسؤولية ودعت الولايات المتحدة الى الكف عن التحيز في النزاع مع اليابان حول مجموعة من الجزر غير المأهولة في بحرالصين الشرقي.

ونشرت الصين يوم السبت خريطة «منطقة تحديد الهوية للدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي» التي تغطي معظم هذا البحر وتشمل الاجواء الواقعة فوق الجزر المتنازع عليها. وحذرت بكين من انها ستتخذ «اجراءات دفاعية طارئة» ضد الطائرات التي تحجم عن الكشف عن هويتها اثناء طيرانها في المجال الجوي فوق الجزر مما دفع واشنطن وطوكيو الى انتقاد هذه الخطوة بحدة.

وقالت الصين ان القواعد الجديدة لن تؤثر على «العمليات العادية» للرحلات الجوية الدولية. وقالت عدة شركات طيران اسيوية اتصلت بها رويترز ان رحلاتها لن تتاثر.

وتضم منطقة الدفاع الجوي سلسلة جزر «سينكاكو» الخاضعة للسيطرة اليابانية وتطالب الصين تحت مسمى «دياويو» وتايوان بسيادتها.

وتتميز منطقة الجزر غير المأهولة بوفرة الثروة السمكية كما يعتقد بانها تحتوي على مخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي.

وقالت وزارة الدفاع الصينية ان ذلك يقع في نطاق حق الصين في انشاء هذه المنطقة.

وقال متحدث باسم الوزارة ان «تصريحات اليابان غير مبررة والصين لا يمكن ان تقبلها ابدا.

«نؤكد ان هدف الموقف الصيني هو الدفاع عن السيادة الوطنية وامن المجال الجوي الاقليمي والحفاظ على نظام الطيران في المجال الجوي كما انه ممارسة فعالة لحقنا في الدفاع عن النفس.»

وحث وزير الخارجية الامريكي جون كيري في مطلع الاسبوع الصين على توخي الحذر وضبط النفس قائلا ان حرية الطيران اساسية للاستقرار والامن في المحيط الهادي.

وقال المتحدث الصيني ان خطوة الصين تتفق مع ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي.

أفغانستان: ترحيب أمريكي بإقرار «لويا جيرغا» للاتفاق الأمني

واشنطن – «وكالات»: رحب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بإقرار المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية، المعروف باسم «لويا جيرغا»، إتفاقية أمنية مهمة بين كابول وواشنطن.

وتسمح الاتفاقية، التي لا يزال يتعين على الرئيس الأفغاني حامد كرزاي التوقيع عليه، ببقاء قوات أمريكية في أفغانستان بعد الموعد المحدد لانسحاب القوات القتالية الأمريكية بحلول نهاية العام المقبل.

لكن الرئيس الأفغاني أوضح أنه لن يوقع على الاتفاقية إلا بعد الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في أبريل.

وكان كرزاي قد أكد على أن ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة لضمان تحقيق السلام في أفغانستان.

وشدد كرزاي على أنه لن يوقع الاتفاقية إذا قامت القوات الأمريكية بعمليات تشمل منازل الأفغان، واعتبر أن على الولايات المتحدة إظهار التزامها بالسلام في أفغانستان.

وفي كلمة ختامية أمام زعماء القبائل، قال الرئيس الأفغاني إن «العمليات الأمريكية على منازلنا انتهت. إذا ذهبوا مجددا «إلى منازلنا» فلن يتم التوقيع على الاتفاقية.»

وتصر الولايات المتحدة على أن الاتفاقية ينبغي توقيعها قبل نهاية العام من أجل السماح بالتخطيط لعدد القوات التي ستبقى في أفغانستان.

تايلند: محتجون معارضون للحكومة يحتلون مبنى «المالية»

بانكوك – «وكالات»: تجمع مئات المحتجين المناهضين للحكومة أمام مبنى ادارة العلاقات العامة في تايلاند امس بعد أن سيطر ألف محتج على وزارة المالية في تصعيد لمساعي الاطاحة برئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا.

وادارة العلاقات العامة هي أحد فروع مكتب رئيسة الوزراء وتتعامل مع وسائل الاعلام الرسمية. وهي مقر راديو تايلاند الذي يذيع أخبارا ومعلومات رسمية بالانجليزية والتايلاندية.

وقال شاهد إن نحو 400 محتج يقفون أمام المبنى. ودعا أحد زعماء الاحتجاج في وقت سابق نحو 30 ألف محتج للسيطرة على المباني الحكومية في انحاء العاصمة.

من جانبها قالت ينجلوك شيناواترا رئيسة وزراء تايلاند إن سيطرة المحتجين على وزارة المالية قد يضر بثقة المستثمرين ويضعف السياحة.

إندونيسيا توقف التعاون مع أستراليا في ملف طالبي اللجوء

جاكرتا – «وكالات»: أكدت الشرطة الإندونيسية أنها أوقفت التعاون مع شرطة استراليا فيما يتعلق بمسألة طالبي اللجوء بعد خلاف دبلوماسي بين البلدين مما يثير احتمال ارتفاع عدد طالبي اللجوء المتجهين إلى استراليا من السواحل الإندونيسية.

وثار الخلاف بعد أنباء ترددت الأسبوع الماضي عن أن استراليا تجسست على شخصيات إندونيسية بارزة مما زاد من توتر العلاقات التي شابتها بالفعل ضغوط من جانب حكومة رئيس الوزراء الاسترالي توني أبوت منذ انتخابها في سبتمبر أيلول لإعادة قوارب طالبي اللجوء إلى إندونيسيا.

ويسعى عادة طالبو اللجوء –وكثيرون منهم من جنوب آسيا والشرق الأوسط– للوصول إلى استراليا عبر إندونيسيا.

وقال الجنرال سوتارمان مدير الشرطة الوطنية الإندونيسية لرويترز في رسالة نصية في ساعة متأخرة مساء الاحد «توقف التعاون فيما يتعلق بتهريب البشر خلال الفترة الحالية... ومازلنا الآن بانتظار تعليمات جديدة.»

ولم يذكر تفاصيل أخرى.

ودفع الخلاف الدبلوماسي العلاقات بين البلدين لأدني مستوى منذ أواخر التسعينات. واستندت التقارير التي تحدثت عن محاولة استراليا التنصت على مسؤولين إندونيسيين كبار في عام 2009 إلى وثائق سربها إدوارد سنودن المتعاقد السابق بوكالة الأمن الوطني الأمريكية.

وكان الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانج يودويونو قد أعلن أن بلاده ستوقف التعاون العسكري والمخابراتي مع استراليا بما في ذلك التعاون في مسألة طالبي اللجوء التي تنطوي على حساسية سياسية.

وفي ظل هذا التعاون كانت قوات الجيش والشرطة تراقب الساعين للجوء وتمنعهم من التوجه إلى استراليا. ويعني وقف هذا التعاون أن طالبي اللجوء سيواجهون الآن عقبات أقل لدى الإبحار من إندونيسيا.

ويمثل تدفق قوارب اللاجئين قضية سياسية ساخنة بين الناخبين في استراليا.

وأثارت تقارير عن تجسس استراليا على يودويونو وزوجته مظاهرات مناهضة لاستراليا في جاكرتا كما أنها بدأت تلحق الضرر بالعلاقات التجارية بين البلدين حيث علقت شركة اندونيسية مملوكة للدولة يوم الجمعة محادثاتها مع مربي الماشية الاستراليين.

واندونيسيا مستورد رئيسي للمنتجات الزراعية مثل القمح والماشية الحية. واستراليا هي عاشر اكبر سوق لصادرات اندونيسيا.

وكانت المرة السابقة التي بلغت فيها العلاقات بين البلدين مستوى متدنيا في عام 1999 عندما أرسلت استراليا قوات إلى تيمور الشرقية لاستعادة الأمن ومواجهة ميليشيات تدعمها جاكرتا بعد انسحاب الجيش الإندونيسي من المستعمرة السابقة.

إيرلندا: انفجار قنبلة بشكل جزئي ولا إصابات

بلفاست – «وكالات»: قالت الشرطة إن قنبلة انفجرت بشكل جزئي قرب أحد مراكز التسوق الرئيسية في بلفاست يوم الاحد بعد أن خطفت سيارة لكن لم تقع إصابات.

وأنهى اتفاق للسلام ابرم عام 1998 ثلاثة عقود من العنف في ايرلندا الشمالية بين البروتستانت الذين يريدون عدم الانفصال عن بريطانيا والكاثوليك الذين يؤيدون التوحد مع ايرلندا لكن لاتزال هناك جيوب للانقسام والتوتر.

وقالت الشرطة إن عددا من الاشخاص خطفوا سيارة قبل ان يضعوا قنبلة بداخلها ويجبروا السائق على التوجه بها إلى ميدان فيكتوريا في بلفاست. واخلي عدد من المباني قبل الانفجار.

وقال متحدث باسم الشرطة يامس «في حوالي الساعة 11:15 مساء انفجرت القنبلة بشكل جزئي عندما حاول ضابط في فرق ابطال المفرقعات فحص السيارة.»

وخلال الاسبوعين الماضيين اشعلت النار في سيارات او اغرقت في ايرلندا الشمالية فيما ابطل مفعول بضع قنابل صغيرة في بلفاست ولندنديري ونيوري.

وقتل أكثر من 3600 شخص منهم أكثر الف من افراد قوات الامن البريطانية خلال الصراع الطائفي الذي تفجر اواخر الستينات من القرن الماضي في ايرلندا الشمالية.